

Preuve de la créance - Le procès-verbal d'assemblée générale contenant la reconnaissance de dette par le dirigeant constitue un moyen de preuve que le juge du fond est tenu d'examiner (Cass. com. 2021)

Identification			
Ref 44530	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 831/1
Date de décision 09/12/2021	N° de dossier 2020/3/3/692	Type de décision Arrêt	Chambre Commerciale
Abstract			
Thème Preuve en matière commerciale, Commercial		Mots clés Représentant légal, Reconnaissance de dette, Procès-verbal d'assemblée générale, Preuve, Obligation de motivation du juge, Droit Commercial, Défaut de réponse à conclusions, Défaut de motifs, Créance commerciale, Cassation, Aveu extrajudiciaire, Aveu	
Base légale Article(s) : 414 - 416 - 417 - Dahir du 9 ramadan 1331 (12 août 1913) formant Code des obligations et des contrats Article(s) : 345 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		Source Non publiée	

Résumé en français

Encourt la cassation pour défaut de réponse à conclusions, assimilable à un défaut de motifs, l'arrêt de la cour d'appel qui, saisie d'une demande en paiement, omet de répondre au moyen de la partie créancière invoquant, à titre de preuve, un procès-verbal d'assemblée générale de la société débitrice contenant un aveu de la dette par son représentant légal. En s'abstenant d'examiner la valeur et la portée probante de ce document, la cour d'appel ne justifie pas légalement sa décision au regard de l'article 345 du code de procédure civile.

Texte intégral

محكمة النقض، الغرفة التجارية القسم الأول، القرار عدد 1/831، المؤرخ في 2021/12/09، ملف تجاري عدد 2020/3/3/692 بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 2020/01/31 من طرف الطالبة المذكورة حوله بواسطة نائبها الأستاذ محمد (ب.) الرامي إلى نقض القرار رقم 3176 الصادر بتاريخ 2018/6/21 عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء في الملف عدد: 2018/8202/1420.

وبناء على المذكرة الجوابية المدلى بها بتاريخ 2020/12/29 من طرف المطلوب ضدها النقض (و. ب.) بواسطة نائبها الأستاذ عبد الكبير (ط.) والرامية إلى رفض الطلب.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974 كما وقع تعديله وتتميمه.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2021/11/04.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2021/12/09.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد محمد رمزي والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد رشيد بناني.

وبعد المداولة طبقا للقانون:

حيث يؤخذ من وثائق الملف والقرار المطعون فيه أن الطالبة (أ. ل. م. « SAEPAR ») تقدمت بمقال أمام المحكمة التجارية بالدار البيضاء عرضت فيه أنها دائنة للمطلوبتين (أ. س.) و(و. ب.) بمبلغ قدره 1.456.666,66 درهم الناتج عن معاملة تجارية. ذاكرة أن المدعى عليها (أ. س.) تملك 50 % من حصص (و. ب.) وأنهما مسيرتان معا من طرف عبد الحق (ع.) باعتباره المسير الوحيد للشركة الأولى وأحد المسيرين الاثنين للشركة الثانية، وأنه كذلك شريك في الشركة العارضة وأنه بصفته مسيرا للشركتين المدعى عليهما طلب من العارضة أن تقدم خدمات إدارية لفائدة المطلوبتين على أن توجه الفواتير إلى (أ. س.) وتقوم هذه الأخيرة باحتساب الحصة المتعلقة بالمدعى عليها الثانية في إطار العلاقة الثنائية التي تخصهما.. وأن العارضة نفذت تلك الخدمات ووجهت الفواتير بالمبلغ المذكور إلى (أ. س.) التي توصلت بها وأدرجتها في محاسبتها السنوية دون تحفظ، حسب النسخ المستخرجة من دفترها الكبير. إلا أن الشركتين المدعى عليهما امتنعتا عن الأداء رغم توصلهما بتاريخ 12-8-2016 بالإنذار الموجه لهما... ملتزمة الحكم على المدعى عليهما بأدائهما تضامنا فيما بينهما المبلغ المذكور مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب وأدائهما مبلغ 100.000,00 درهم تعويض عن التماطل وشمول الحكم بالنفاز المعجل وتحميلهما الصائر. وبعد إجراء المسطرة، قضت المحكمة بعدم قبول الطلب. استأنفته المدعية، وبعد الجواب والتعقيب وتبادل المذكرات، أيدته محكمة الاستئناف التجارية بقرارها المطعون فيه بالنقض.

في شأن الوسيلة الأولى :

حيث تعيب الطالبة القرار بعدم الارتكاز على أساس وخرق الفصول 414 و416 و417 من ق ل ع والفصل 345 من ق م م، وسوء ونقصان التعليل الموازيين لانعدامه وعدم الجواب على دفع أثير بصفة نظامية، ذلك أن المحكمة مصدرته لم تجب على دفع أثارته أمامها بمذكرتها المدلى بها بجلسة 17-5-2018 والذي تمسكت من خلاله بالإقرار الكتابي الصادر عن عبد الحق (ع.) ممثل المطلوبتين، بوجود المعاملات والفواتير والدين المتخلد بذمة المطلوبتين، والذي يتمثل في ما تضمنه محضر الجمع العام لشركة (أ. س.) الموقع من

طرفه والمنعقد بتاريخ 18-7-2016 (...)، فالإقرار الكتابي الصادر عن مسير المطلوبين تواجهاً به باعتباره ورقة « رسمية » وتنطبق عليه الفصول 414 و416 و417 من ق ل ع. غير أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه اقتصرت على الإشارة في صفحته 6 إلى المذكرة المذكورة دون أن تجيب عن دفعها بإقرار المطلوبين في شخص ممثلهما بالدين؛ خاصة وأن الطالبة أرفقت مذكرتها تلك بنسخة من محضر الجمع العام المتمسك به، مما جاء معه قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وخارقاً للفصل 345 من ق م م ومخالف لاجتهاد محكمة النقض. كما أن القرار المطعون فيه لما اعتبر أن الدين غير ثابت، والحال أنه ثابت بالإقرار المشار إليه الصادر عن ممثل المطلوبين والمتكامل مع الفواتير المدلى بها والحاملة لطابع (أ. س.). ومع الدفتر الكبير المدلى بنسخة منه، وبذلك يكون قرارها خارقاً للفصول 414 و416 و417 من ق ل ع وجاء سيء التعليل وغير مرتكز على أساس عرضة للنقض.

حيث تمسكت الطالبة بمقتضى مذكرتها المدلى بها بجلسة 2018/5/17 بما يلي ((... علاوة على هذا يوجد إقرار كتابي وصريح صادر عن عبد الحق (ع.) وهو مسير المستأنف عليهما معا، يتضمنه محضر الجمع العام لشركة (أ. س.) الموقع من طرف عبد الحق (ع.) 18-7-2016 ورد فيه صراحة وعلى لسان عبد الحق (ع.) ما يلي:

En réponse à la note remise par Mr Camel (B.), Mr (L.) a fait les déclarations suivantes : 1- Concernant » le motif de retard, je signale qu'à ce jour, les documents et les pièces comptables et financières sont tenues par la société (S. A. E. P.), filiale de la société (S.) et que les bilans de la société (U. S.) font ressortir que 200.000,00 Dirhams sont facturés annuellement à la société (U. S.) y compris pour les deux exercices 2014 et 2015, Cette facturation est faite théoriquement en contrepartie du suivi comptable et « (U. S. financier et juridique de la société).

أي ما يمكن تعريبه كما يلي : « جواباً على المذكرة المقدمة من السيد كامل (ب.) أدلى السيد (ع.) بالتصريحات الآتية : 1- فيما يتعلق بسبب التأخير السيد (ع.) حد هذا اليوم، فإن المستندات والوثائق الحيسوبية والمالية ممسوكة من طرف شركة (S. A. E. P.) وهي فرع لشركة (س.) وأن القوائم التركيبية لشركة (أ. س.) تنص أن 200.000,00 درهم تفوتر سنوياً إلى شركة (أ. س.) بما في ذلك تصرف سنتي 2014 و2015. أن هذه الفوترة تمت نظرياً مقابل المتابعة الحيسوبية والمالية والقانونية لشركة (أ. س.).. « ؛ حيث تواجه المستأنف عليهما بهذا الإقرار الكتابي الصادر عن مسيرهما وممثلهما القانوني عبد الحق (ع.)، وينطبق على هذا الإقرار الفصل 416 ق ل ع الذي ينص أنه « يمكن أن ينتج إقرار الخصم من الأدلة الكتابية ، علماً أن الفصل 414 ق ل ع لا يجيز الرجوع في الإقرار، وأن الإقرار هو سيد الأدلة. وإلى جانب هذا ينطبق على محضر الجمع العام الفصل 417 ق ل ع الذي ينص أن ' الدليل الكتابي ينتج من ورقة رسمية أو عرفية ' ومحضر الجمع العام الأنف ذكره هو ورقة « رسمية » يواجه بها المستأنف عليهما...فكل هذه العناصر تدحض مزاعم المستأنف عليهما وتبين عدم جديتها وتثبت مظهرهما ((؛ معززة دفعها هذا - أي الطالبة - بصورة طبق الأصل من محضر الجمع العام لشركة (أ. س.) المنعقد بتاريخ 18-7-2016، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه ورغم تضمين التمسك المذكور بصلب قرارها، إلا أنها لم تجب عنه لا سلباً ولا إيجاباً، رغم ما قد يكون لذلك من تأثير على وجه قضائها، مما جاء معه قرارها ناقص التعليل عرضة للنقض.

حيث إن حسن سير العدالة ومصالحه الطرفين يقتضيان إحالة الملف على نفس المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على نفس المحكمة مصدرة لإعادته البت فيه من جديد طبقاً للقانون وهي مترتبة من هيئة أخرى وتحميل المطلوبين المصاريف.

كما قررت إثبات حكمها بسجلات المحكمة المذكورة إثر الحكم المطعون فيه أو بطرته.

Version française de la décision

Cour de cassation, Chambre commerciale, Première section, Arrêt n° 1/831, du 09/12/2021, Dossier commercial n° 2020/3/3/692

Vu le pourvoi en cassation déposé le 31/01/2020 par la demanderesse susmentionnée, par l'intermédiaire de son avocat Maître Mohammed (B.), tendant à la cassation de l'arrêt n° 3176 rendu le 21/06/2018 par la Cour d'appel de commerce de Casablanca dans le dossier n° 2018/8202/1420.

Vu le mémoire en réponse produit le 29/12/2020 par la défenderesse au pourvoi (W. B.), par l'intermédiaire de son avocat Maître Abdelkebir (T.), tendant au rejet du pourvoi.

Vu les autres pièces produites au dossier.

Vu le Code de procédure civile du 28 septembre 1974, tel que modifié et complété.

Vu l'ordonnance de clôture et de communication du 04/11/2021.

Vu l'avis de fixation de l'affaire à l'audience publique du 09/12/2021.

Vu l'appel des parties et de leurs représentants et leur non-comparution.

Après la lecture du rapport par le conseiller rapporteur, Monsieur Mohammed Ramzi, et l'audition des observations de l'avocat général, Monsieur Rachid Bennani.

Après en avoir délibéré conformément à la loi :

Attendu qu'il ressort des pièces du dossier et de l'arrêt attaqué que la demanderesse (A. L. M. « SAEPAR ») a saisi le Tribunal de commerce de Casablanca d'une requête dans laquelle elle a exposé être créancière des deux défenderesses (A. S.) et (W. B.) pour un montant de 1.456.666,66 dirhams résultant d'une transaction commerciale. Elle a précisé que la défenderesse (A. S.) détient 50 % des parts de (W. B.) et qu'elles sont toutes deux gérées par Monsieur Abdelhak (A.), en sa qualité de gérant unique de la première société et l'un des deux gérants de la seconde, qu'il est également associé au sein de la société demanderesse et qu'en sa qualité de gérant des deux sociétés défenderesses, il a demandé à la demanderesse de fournir des prestations de services administratifs au profit des deux défenderesses, à charge pour elle d'adresser les factures à (A. S.), cette dernière devant ensuite imputer la part relative à la seconde défenderesse dans le cadre de leur relation bilatérale. La demanderesse a exécuté lesdites prestations et a adressé les factures pour le montant précité à (A. S.), qui les a reçues et les a inscrites dans sa comptabilité annuelle sans réserve, selon les extraits de son grand-livre. Cependant, les deux sociétés défenderesses se sont abstenues de payer, bien qu'ayant reçu le 12-08-2016 la mise en demeure qui leur a été adressée. Elle a sollicité la condamnation solidaire des défenderesses au paiement dudit montant, augmenté des intérêts légaux à compter de la date de la demande, ainsi qu'au paiement d'un montant de 100.000,00 dirhams à titre d'indemnité pour retard de paiement, le tout assorti de l'exécution provisoire et avec condamnation aux dépens. Après procédure, le tribunal a déclaré la demande irrecevable. La demanderesse a interjeté appel de ce jugement. Après réponse, réplique et échange de mémoires, la Cour d'appel de commerce l'a confirmé par son arrêt, objet du présent pourvoi.

Sur le premier moyen de cassation :

Attendu que la demanderesse reproche à l'arrêt un défaut de base légale, la violation des articles 414, 416 et 417 du Dahir des obligations et des contrats et de l'article 345 du Code de procédure civile, une motivation erronée et insuffisante équivalant à son absence, et un défaut de réponse à un moyen régulièrement soulevé, en ce que la cour d'appel n'a pas répondu à l'argument qu'elle a soulevé dans son mémoire produit à l'audience du 17/05/2018, par lequel elle a invoqué l'aveu écrit émanant de Monsieur Abdelhak (A.), représentant des deux défenderesses, reconnaissant l'existence des transactions, des factures et de la créance due par les défenderesses, aveu contenu dans le procès-verbal de l'assemblée générale de la société (A. S.), signé par lui et tenu le 18/07/2016 (...). L'aveu écrit émanant du gérant des défenderesses leur est opposable en tant qu'acte « authentique » et relève des dispositions des articles 414, 416 et 417 du Dahir des obligations et des contrats. Or, la cour qui a rendu l'arrêt attaqué s'est contentée de mentionner, en page 6, ledit mémoire sans répondre à son moyen tiré de l'aveu de la dette par les défenderesses en la personne de leur représentant ; d'autant plus que la demanderesse a joint à son mémoire une copie du procès-verbal de l'assemblée générale invoqué, de sorte que son arrêt est entaché d'une insuffisance de motivation équivalant à son absence, viole l'article 345 du Code de procédure civile et contrevient à la jurisprudence de la Cour de cassation. De plus, l'arrêt attaqué, en considérant que la créance n'était pas établie, alors qu'elle l'est par l'aveu susmentionné émanant du représentant des défenderesses, corroboré par les factures produites portant le cachet de (A. S.) et par le grand-livre dont une copie a été produite, est mal motivé, dépourvu de base légale et encourt la cassation pour violation des articles 414, 416 et 417 du Dahir des obligations et des contrats.

Attendu que la demanderesse, par son mémoire produit à l'audience du 17/05/2018, a soutenu ce qui suit : ((... En outre, il existe un aveu écrit et exprès émanant de Monsieur Abdelhak (A.), gérant des deux intimées, contenu dans le procès-verbal de l'assemblée générale de la société (A. S.) signé par Monsieur Abdelhak (A.) le 18/07/2016, dans lequel il est expressément mentionné, de la bouche de Monsieur Abdelhak (A.), ce qui suit :

« En réponse à la note remise par Mr Camel (B.), Mr (L.) a fait les déclarations suivantes : 1- Concernant le motif de retard, je signale qu'à ce jour, les documents et les pièces comptables et financières sont tenues par la société (S. A. E. P.), filiale de la société (S.) et que les bilans de la société (U. S.) font ressortir que 200.000,00 Dirhams sont facturés annuellement à la société (U. S.) y compris pour les deux exercices 2014 et 2015, Cette facturation est faite théoriquement en contrepartie du suivi comptable et financier et juridique de la société (U. S.). »

Ce qui peut être traduit comme suit : « En réponse à la note remise par Monsieur Camel (B.), Monsieur (A.) a fait les déclarations suivantes : -1 S'agissant du motif du retard, Monsieur (A.) [signale qu'] à ce jour, les documents et pièces comptables et financiers sont tenus par la société (S. A. E. P.), filiale de la société (S.), et que les bilans de la société (A. S.) indiquent que 200.000,00 dirhams sont facturés annuellement à la société (A. S.), y compris pour les exercices 2014 et 2015. Cette facturation a été effectuée théoriquement en contrepartie du suivi comptable, financier et juridique de la société (A. S.). » ; Cet aveu écrit émanant de leur gérant et représentant légal, Monsieur Abdelhak (A.), est opposable aux intimées. Cet aveu est régi par l'article 416 du DOC, qui dispose que « l'aveu de la partie peut résulter des preuves écrites », sachant que l'article 414 du DOC ne permet pas de révoquer un aveu, et que l'aveu est la reine des preuves. En outre, l'article 417 du DOC, qui dispose que « La preuve littérale résulte d'un acte authentique ou sous seing privé », s'applique au procès-verbal de l'assemblée générale. Et le procès-verbal de l'assemblée générale susmentionné est un acte « authentique » opposable aux intimées... Tous ces éléments réfutent les allégations des intimées, démontrent leur manque de sérieux et établissent leur retard de paiement)) ; la demanderesse a étayé ce moyen par une copie certifiée conforme du procès-verbal de l'assemblée générale de la société (A. S.) tenue le 18/07/2016. Or, la cour qui a rendu l'arrêt attaqué, bien qu'ayant rapporté ledit moyen dans le corps de son arrêt, n'y a répondu ni affirmativement ni négativement, nonobstant l'incidence que cela aurait pu avoir sur le sens de sa décision, de sorte que

son arrêt est entaché d'une insuffisance de motivation et encourt la cassation.

Attendu que la bonne administration de la justice et l'intérêt des parties commandent le renvoi du dossier devant la même juridiction.

PAR CES MOTIFS

La Cour de cassation casse l'arrêt attaqué et renvoie l'affaire devant la même juridiction, autrement composée, pour qu'il y soit statué à nouveau conformément à la loi, et condamne les défenderesses aux dépens.

Elle ordonne que le présent arrêt sera mentionné sur les registres de ladite juridiction en marge ou à la suite de l'arrêt attaqué.